مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

دعت إلى استثمار رأس المال البشري

الجسار قدمت برنامجها الانتخابي عبر عدة رسائل

د.سلوى الجسار

تفعيل برامج الإصلاح والاستجابة لمتطلبات المستقبل في ظل سيادة الدولة والقانون واحتياجات العصر ومنظومة الثقافة المحلية والقيم والعادات والتقاليد والمسؤولية الاجتماعية للمواطن

أكدت مرشحة الدائرة الثانية د.سلوى عبدالله الجسار أن المرحلة الحالية للأجواء السياسية في مجلس 2012 تتطلب الحذر والوعي في تقدير حجم المسؤولية الوطنية التي تقع على المواطنين والمرشحين في حسن الاختيار وقراءة نتائج المرحلة السابقة، فنحن أمام تحول هام في تداعيات الأمن الوطني ومنظومة الاستقرار السياسي والا تكون شعارات خاوية دون الالتزام بالعمل والقول وقد جاءت رؤية د.سلوى عبدالله الجسار تدعيم مقومات الإدارة الرشيدة في المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية واستنهاض قيم المواطنة الصالحة لدى الأفراد بهدف توجيه كافة الموارد البشرية والمادية لبناء مجتمع ديموقراطي يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ويسير في طريق التنمية ويحقق الرفاهية للمواطنين والمقيمين من خلال استغلال كافة الإمكانيات الاقتصادية والبشرية لمواجهة جميع التحديات. وتفعيل برامج الإصلاح والاستجابة لمتطلبات المستقبل في ظل سيادة الدولة والقانون واحتياجات العصر ومنظومة الثقافة المحلية والقيم والعادات والتقاليد والمسؤولية الاجتماعية للمواطن. وقالت في رسالتها إن تحقيق الرؤية وفق المطالب الوطنية ومصالح المواطنين والإمكانيات المتاحة يكون من خلال: التأكيد على استقرار وأمن الدولة من خلال إعداد المواطن الكويتي باستغلال قدراته وطاقاته لأداء واجباته وللمحافظة على كافة المكتسبات الوطنية في مواجهة كافة الاحتمالات التي تهدد منظومة الأمن الداخلي والخارجي.

والتأكيد على وضع المتطلبات الأساسية في صياغة برامج التنمية الشاملة وفق ثقافة المجتمع الكويتي ومنظومة القيم والمحافظة على الثوابت الإسلامية مع القدرة على استيعاب كافة التحولات الحالية والمستقبلية.

واستثمار رأس المال البشري من كافة الجوانب بتطوير قدراته وتأهيله لمواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق التقدم والازدهار لرفع معدلات التنمية التي تتطلبها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والأهلي بهدف الإبداع والتميز.

وتطبيق مبدأ العدالة وسياسة تكافؤ الفرص بإتاحة الفرص للرجال والنساء وفئة الشباب كل بحسب قدراته وإمكاناته بالاعتماد على مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار صناع القرار والقيادات لتحقيق الإصلاح النوعي في مؤسسات العمل المختلفة.

وتطوير النظم والتشريعات القانونية بما يتناسب مع متطلبات التنمية وتحقيق الرفاهية على أساس مبادئ الحرية والمساواة والعدالة بتعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنهوض بالدولة والمواطن لمواكبة كافة متطلبات التنمية. وصياغة جميع البرامج الحكومية بالاعتماد على الأساليب التقنية والرؤية الشاملة لتفعيل جميع الخطط الإنمائية. وإجراء التغيير في أنماط التفكير لأساليب إدارة المؤسسات الحكومية والهياكل التنظيمية لتطوير وتنويع الأنشطة والفرص التنموية بناء على معايير الجودة الشاملة ومكافحة الفساد والعمل على تحقيق أعلى مستوى من النوعية في الإنتاج. والعمل على إعادة تأهيل البنية التحتية لكافة الخدمات الأساسية على أن تشمل كافة المناطق في الدولة وفق آلية محددة ونمط متوازن يحقق العدالة في توزيع هذه الخدمات. ووضع السياسات الكفيلة بإشراك القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية والتطوير والإصلاح من خلال رؤية تشجع القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع التنمية وفق سياسات تكفل الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص.

وتخفيض معدلات البطالة عبر تنويع الأنشطة والفرص الاقتصادية والاستثمارية التي تهدف إلى توفير فرص العمل الوظيفية على المستوى النوعي والكمي لجميع فئات المواطنين.

وتحويل الأنظمة التعليمية من الأساليب المعرفية التقليدية الى الأساليب التطبيقية الوظيفية بالاعتماد على أحدث الأساليب التكنولوجية وتنويع فرص وطرق التعليم، والعمل على تعزيز القيم وتنمية الاتجاهات بهدف تطوير الطاقات الإنسانية نحو العمل الجاد وتحقيق التنافس ورفع معدلات تحصيل الأداء العلمي لمواجهة كافة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وألا تكون التربية بمعزل عن الخطة العامة للدولة. والاهتمام بالشباب باعتبارهم الثروة الحقيقية للوطن واستغلال طاقاتهم وإمكاناتهم بشكل ايجابي بهدف النهوض بالمجتمع من خلال توسيع قاعدة مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بتوفير المبادرات والمشاريع الحكومية والأهلية وتسهيل المشاركة فيها لجميع الفئات العمرية.

وتمكين المرأة الكويتية من أداء دورها كاملا في برامج التنمية الاجتماعية والسياسية والتربوية والاقتصادية والتشريعية والتأكيد على مشاركتها الفعالة في المجتمع محليا وعالميا من خلال العمل على مواجهة كافة الإشكاليات والتحديات التي تواجهها بهدف النهوض بها والإشارة الى أهمية دورها كشريك أساسي مع الرجل على قاعدة من العدالة والمساواة بين الجنسين. والاهتمام بفئات الاحتياجات الخاصة وتقديم جميع سبل المساعدة من خلال رعايتهم وتأهيلهم وتمكينهم وإيجاد الفرص الوظيفية لهم حسب إمكاناتهم وقدراتهم.

والاهتمام بالأسرة كأولوية في برامج العمل الحكومي والبرلماني والأهلي بتبني سياسات وبرامج تحمي الأسرة وتعزز التنمية الأسرية لتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الأسرة الكويتية.

وتوجيه التشريعات البرلمانية والمشاريع التنموية الحكومية والخاصة لتحقيق مصالح فئات المجتمع من خلال توفير متطلباتها والعمل على وضع الحلول لمشاكلها بما يكفل لها رفاهية الحياة.

خصّص حسابا خاصا للجنته الإعلامية على موقع تويتر

عاشور يدشّن حملته الانتخابية تحت شعار «العدل حياة»

صالح عاشور

سيصدر قريباً برنامج خاص للآي فون بمعرض برامج آبل خاص بالمرشح عاشور

أعلن مرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح عاشور عن تدشين حملته الإعلامية لانتخابات مجلس الأمة 2012 تحت شعار «العدل حياة» وهو قول من أقوال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، مشيرا الى انه تم تخصيص حساب خاص للجنته الاعلامية على موقع «تويتر» حمل عنوان @2012_aashour وذلك للتواصل معه ومع حملته الاعلامية ومتابعة آخر اخباره وبرنامجه الانتخابي وأولوياته القادمة وتلقي أي ملاحظات او استفسارات من ناخبي الدائرة الأولى.

وتزامنا مع ذلك تم اطلاق موقع إلكتروني خاص للحملة الإعلامية للنائب السابق صالح عاشور بعنوان www.salehashoor.com لبيان مرتكزات برنامجه الانتخابي والقضايا التي يتبناها وانجازاته السابقة ونشاطاته الإعلامية والصحافية والبرلمانية، ومن المقرر ان يصدر قريبا برنامج خاص للآي فون في معرض برامج آبل خاص للمرشح صالح عاشور ليستخدم للمرة الأولى في انتخابات مجلس الامة 2012.

استغرب المماطلة في إنجاز القانون الذي أقره المجلس بالإجماع

حماد: على الحكومة إنشاء شركات التنمية التي تضمنتها خطتها ليستفيد من إقرارها المواطن

سعدون حماد

استغرب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق سعدون حماد عدم تنفيذ الحكومة لقانون خطة التنمية الذي صدر بالاجماع بشكل متكامل، منتقدا عدم تنفيذ ما يتعلق بشركات التنمية والتي من شأنها ان يستفيد منها المواطنون وتوفر الكثير من فرص العمل للشباب الكويتي، فضلا عن اهميتها لرفع مستوى مدخول الاسرة الكويتية.

وقال حماد، في تصريح صحافي، ان قانون خطة التنمية صدر بالاجماع رغم ذلك استغرب عدم تحرك الحكومة لتنفيذ هذه الخطة بما يكفل تحقق موادها بالكامل، خصوصا فيما يتعلق بشركات التنمية التي وعدت الحكومة بانشائها منذ اقرار الخطة قبل سنتين و3 اشهر، لافتا الى ان هذه الخطة رغم اهميتها في تحقيق التنمية الحقيقية للبلاد نجد ان الحكومة عاجزة عن تنفيذها بالشكل الذي يكفل تحقيقها على ارض الواقع وذلك بسبب عدم قدرتها على التنفيذ، فضلا عن انها اكبر من امكانات الحكومة، وهذا ما كنا نتخوف منه، مطالبا الحكومة بضرورة اعادة دراسة هذه الخطة والعمل على تنفيذها لأنها صدرت بقانون والحكومة مسؤولة عن تنفيذها وعن اي تقصير في تنفيذ موادها.

واشار الى ان المشكلة تكمن في عدم وجود فريق مؤهل يقود زمام الامور لهذه الخطة، كما ان هناك مشكلة اخرى تكمن في طبيعة عمل الفريق المسؤول عنها، فهل يعقل الا نرى شيئا يتحقق من هذه الخطة رغم مرور نحو سنتين و3 اشهر؟

وطالب حماد الحكومة بالاسراع في انشاء شركات التنمية التي تضمنتها هذه الخطة وعدم المماطلة او التأخير في انجاز وتنفيذ قانون ملزم، لاسيما ان الحكومة قد تعهدت على لسان اكثر من وزير بأن هذه الخطة ستنفذ فورا الا اننا لم نر اي شيء على ارض الواقع.

الحويلة: قدمت 113 سؤالاً و9 اقتراحات بقوانين و35 اقتراحاً برغبة والعمل البرلماني ليس بالكلام

د.محمد الحويلة

إنشاء كليات ومراكز ودورات في منطقة علي صباح السالم وإعطاء المناطق الصحية استقلالية إدارية ومالية وفنية وإنشاء مستشفى خاص بالمتقاعدين

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة د.محمد هادي الحويلة ان العمل البرلماني التشريعي ليس بالكلام وإنما باستعمال الأدوات البرلمانية المتاحة للنائب من حيث تقديم الاقتراحات بقوانين والأسئلة البرلمانية التي تخدم الوطن والمواطن الكويتي.

وقال الحويلة في تصريح صحافي: انني خلال الفصل التشريعي الثالث عشر كنت أكثر الأعضاء تقديما للاقتراحات بقوانين وبرغبة وأسئلة برلمانية بناء على إحصائية الأمانة العامة لمجلس الأمة لافتا الى انه في دور الانعقاد الثاني قدم 113 سؤالا برلمانيا و9 اقتراحات بقوانين و35 اقتراحا برغبة و51 اقتراحا أثناء الجلسات بمجموع 208 أعمال.

واضاف: وفي دور الانعقاد الثالث قدمت اكثر من 90 سؤالا برلمانيا و17 اقتراحا بقانون و117 اقتراحا برغبة خاصة بالتعليم والصحة والبيئة والمعاقين وإنشاء مرافق عامة وخدمات عامة بالدولة تهم جميع المواطنين.

وتابع: ان ابرز الاقتراحات بقوانين هي: الكشف عن الذمة المالية، وهيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2009/7/8 ومنح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتية، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات والتجمعات، وإنشاء هيئة الرقابة الإدارية، وفي شأن تنظيم إقامة الديوانيات، وفي شأن تطوير الرعاية الصحية.

وزاد الحويلة: وتقدمت باقتراحات بقوانين بمنح زيادة في علاوة الأولاد والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة، ومنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية، وبإنشاء صندوق طالب العلم، وبتعديل بعض أحكام المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وبتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. واضاف انه تقدم ايضا بحزمة من القوانين لتنظيم أوضاع الكويتيين حملة شهادة الدكتوراه خارج المؤسسات الأكاديمية، وتطبيق نظام البكالوريوس في كلية الدراسات التجارية وكلية الدراسات التكنولوجية التابعين للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتأسيس شركة للخدمات الصحية، الاستعانة بالكويتيين المتقاعدين للعمل كحراس أمن في المدارس الحكومية، وضم الإدارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة، ودعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية وإزالة المنشآت والقسائم الصناعية من منطقة الشعيبة الغربية للقطاع الخاص، واقتراحات في شأن حماية البيئة.

أما عن أبرز الاقتراحات برغبة التي تقدم بها الحويلة فذكر الحويلة ان أهمها: إنشاء كليات ومراكز ودورات في منطقة علي صباح السالم، وإعطاء المناطق الصحية استقلالية إدارية ومالية وفنية، إنشاء مستشفى خاص بالمتقاعدين يحتوي على كل الأقسام، إنشاء إدارة للعلاج بالخارج تتبع كلا من الحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء، قيام ديوان الخدمة المدنية بالنظر في زيادة أعداد البعثات المخصصة للعاملين المدنيين بأجهزة الدولة من الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية، اعتبار مهنة التعليم من المهن الشاقة، إنشاء مدارس بمنطقة أم الهيمان، زيادة وسائل النقل المخصصة لنقل الطلبة في جميع المدارس، إنشاء مختبر صحي في كل مستوصف.

وذكر الحويلة انه طالب في اقتراحات برغبة بإعادة النظر في الحركة المرورية لشوارع الظهر وتطويرها، والعمل على تطوير المنافذ الحدودية والبرية وإنشاء كبائن للجوازات وقاعات انتظار، وإلزام المدارس الخاصة بتقديم وجبات غذائية للطلبة، وإنشاء مركز ثقافي متكامل في كل من محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، وإنشاء معهد ديني للبنات في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، تتكفل وزارة الدفاع بإيفاد ذوي المتقاعد المحتاجين للعلاج بالخارج على نفقتها، وإنشاء مبنى جديد للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، والاستعانة بخبرات المدرسين المتقاعدين والاستفادة منهم واستثمار خبرتهم وتجاربهم في تطوير العملية التعليمية، وإنشاء ثانوية جديدة للبنات في ضاحية علي صباح السالم، وزيادة رواتب الأئمة والخطباء الكويتيين الذين يعملون على بند المكافآت، وتوفير طبيب متخصص بمرض السكر في مستوصفات محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، والتوسع في خطة الابتعاث وزيادة عدد البعثات الدراسية للخارج، وتوسعة طريق الوفرة وجعله طريقا سريعا وتزويده بمحطات الوقود، تعمل الهيئة العامة لشؤون الإعاقة فترة مسائية بالإضافة الى الفترة الصباحية للتخفيف من ازدحام المراجعين. وبالنسبة للأسئلة البرلمانية يقول الحويلة: اننا قدمنا أسئلة لجميع الوزراء خاصة بجميع القضايا التي طرحت على الساحة السياسية وكان أبرزها حول قضية الإيداعات المليونية التي أثيرت في الفترة الأخيرة فكنت من أول الأعضاء الذين وجهوا أسئلة حولها لوزير المالية، وحول التلوث البيئي في منطقة أم الهيمان وحول تردي الخدمات الصحية في البلاد وفي محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، وحول العملية التعليمية في البلاد وقبول الطلبة في الجامعة وخطة البعثات الداخلية والخارجية وعن إنشاء المدارس والجامعات في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، وحول الرعاية السكنية.